عروض الكتب والندوات

دعم أوزبكستان لإحداث تحول اجتماعي واقتصادي تاريخي

عرض : شيماء محمد السيد
الهيئة العامة للاستعلامات

اسم التقرير: دعم أوزبكستان على إحداث تحول اجتماعي واقتصادي تاريخي

الناشـــــــر: البنك الدولى

التاريـــــــخ: يوليو 2024

مقدمة:

أطلقت أوزبكستان أجندة اصلاحات حكومية واسعة للتحول الاجتماعي والاقتصادي خارجة عن ماضيها كاقتصاد معزول تقوده الدولة إلى حد كبير، وقد تضاعف الاستثمار الدولي في أوزبكستان عشرة أضعاف خلال السنوات الست الماضية. حيث أدت الإصلاحات الحكومية التي بدأت في2017 إلى فتح الاقتصاد وجذب رأس المال الأجنبي، وقد شملت مجالات الإصلاح: الحد من هيمنة الدولة على الاقتصاد، خلق فرص عمل مستدامة في الزراعة والقطاعات الأخرى، وتعزيز الحقوق المتعلقة بالجنسين والإعاقة وقف العمل القسري وعمالة الأطفال.

وقد قدم البنك الدولي بين عامي 2018 و2021، مساعدات بقيمة 2.1 مليار دولار لأوزبكستان، حيث قامت سلسلة من عمليات البنك الدولي المتعلقة بالسياسات الإنمائية بدور حيوي في توجيه هذه العملية وتوفير التمويل في الميزانية لتحقيق أهداف إنمائية طموحة وقد سلطت هذه المنظمات الضوء على التزام الحكومة بالإصلاحات، واجتذبت تمويلًا إضافيًا من شركاء التنمية الآخرين لتنفيذ إصلاحات اجتماعية واقتصادية حاسمة.

أطلق رئيس أوزبكستان» شوكت ميرزيوييف» أجندة إصلاح طموحة فى 2017 وأسفرت الإصلاحات،عن نتائج ذات مغزى أسهمت في رفاهية المواطنين والنمو الاقتصادي. حيث لعبت دورًا أساسيًا في مساعدة الحكومة على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المحددة في استراتيجيات التنمية الوطنية للفترة 2017– 2021 و 2022–2026.

وحددت أوزبكستان أهدافًا طموحة لخططها مثل خفض معدل الفقر إلى النصف بحلول عام 2026، وارتفاع الدخل القومى للبلاد بحلول عام 2030. وتلعب المساعدات التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية ومجموعة البنك الدولي دورا حاسما في تحقيق هذه الأهداف للمساهمة في التحول التاريخي للبلاد.

تحتل أوزبكستان المرتبة الثانية لأكبر الاقتصادات في منطقة آسيا الوسطى، حيث يقترب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقترب من 1.8 ألف دولار لعام 2023،

وهى واحدة من الدول القليلة التي تمكّنت من المحافظة على معدلات النمو الإيجابية بالرغم من جائحة كورونا، حيث انخفض إلى1.6٪. الا نها استطاعت ان تحقق هذا الأمر بفضل تنفيذ التدابير الخاصة بمواجهة الأزمة الاقتصادية، بما في ذلك إنشاء صندوق مكافحة الأزمات، ودعم الفئات محدودة الدخل من السكان والشركات.

التحدي

على الرغم من معدل النمو الاقتصادي السنوي القوي الذي بلغ 5% في الفترة من 2017 إلى 2021، تواجه أوزبكستان تحديات مستمرة. لا تزال الشركات المملوكة للدولة مهيمنة على الاقتصاد بسبب عملية الخصخصة البطيئة نسبياً، مما يؤثر على نمو القطاع الخاص وخلق فرص عمل جديدة. ولتعزيز النمو الشامل والمستدام، تحتاج البلاد إلى تفكيك القواعد التنظيمية التي تمنح الشركات المملوكة للدولة ميزة غير عادلة، وإعادة هيكلة احتكارات الدولة، والسعي إلى تحرير السوق.

وفي عام 2022، قام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية برفع توقعاته للنمو الاقتصادي لأوزبكستان من 4.5٪ إلى 5.6٪. وما زالت الإصلاحات الهيكلية التى بدأت منذ ما يقرب من خمس سنوات نحو الاقتصاد المفتوح وتحرير التجارة مستمرة. ونالت اعترافا بها على نطاق واسع من قبل المنظمات الدولية، ففي تقرير البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية «Doing Business 2020»، احتلت أوزبكستان المرتبة 69، كما دخلت ضمن «أفضل 20» دولة إصلاحا في العالم من حيث حجم وفعالية الإصلاحات التي يجرى تنفيذها.

كما تم إدراج أوزبكستان للمرة الأولى، ضمن مؤشر القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبى، وهو المؤشر الذي يمثل درجة انفتاح اقتصادات مختلف البلدان على المستثمرين الأجانب وبفضل التحسينات المؤسسية والإصلاحات الواسعة في مجالات الاستثمار والاقتصاد، والتعاون الفعال للوزارات والإدارات ذات الصلة لتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، احتلت أوزبكستان موقعا ضمن المستوى المتوسط لمؤشرات دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبى.

إضافة إلى ذلك، استطاعت أوزبكستان تحسين مكانتها في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2023، حيث تقدمت 6 مراكز محتلة المرتبة 108 من أصل 178. ويشكل مستوى الحرية الاقتصادية في أوزبكستان 58.3 نقطة من أصل 100. وللمرة الأولى، منحت وكالة التصنيف الدولية Moody's أوزبكستان تصنيف B1، مما رفع التوقعات إلى «إيجابي».

ويرجع النمو المتواصل للاقتصاد الاوزبكستانى بفضل التوسع فى العلاقات التجارية وتحسين العلاقات مع الدول المجاورة فى آسيا الوسطى، والصين والاتحاد الأوروبي، وتوسيع دائرة أنواع صادرات المنتجات الأوزبكية ونطاق جغرافيتها. ودخول أوزبكستان إلى برنامج التفضيلات التجارية للاتحاد الأوروبي (GSP +) «المنظومة العامة للتفضيلات +»، بالاضافة لزيادة صادرات المنسوجات إلى الاتحاد الأوروبي من 150 مليون يورو في عام 2023 إلى مليار يورو بحلول عام 2025.

وقد أظهرت السنوات الثلاث الماضية أن أوزبكستان تتمتع بفرص عالية للغاية للتنمية الاقتصادية، وهذا ما تؤكده بعض العوامل، مثل ارتفاع معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي، وزيادة مستوى الحرية الاقتصادية لأصحاب المشاريع والمستثمرين، والاستقرار المالي للدولة، والنهوض بالقدرة التنافسية للبلاد عبر تحفيز الاستثمار الخاص في إنشاء الصناعات ذات التكنولوجيا الفائقة.

وقد شرعت أوزبكستان في تنفيذ الإصلاحات الشاملة التى شكلت محورًا مهمًا من الاقتصاد المخطط مركزيًا والذي تحركه الدولة نحو اقتصاد سوق مستدام وشامل.

على الرغم من معدل النمو الاقتصادي السنوي القوي بنسبة 5٪ من 2017 إلى 2024، تواجه أوزبكستان تحديات مستمرة، حيث لاتزال المؤسسات المملوكة للدولة مهيمنة على الاقتصاد بسبب بطء عملية الخصخصة نسبيا، مما يؤثر على نمو القطاع الخاص وخلق فرص عمل جديدة، كما يعتمد اقتصاد البلاد على الاقتصاد الزراعي، حيث تشكّل الزراعة أكثر من 25% من إجمالي الناتج المحلي الأوزبكي، بالاضافة الى تحديات السياسية في المنطقة، مثل الصراع في أفغانستان، والعلاقات

مع دول مثل تركيا وروسيا والاقتصادية مثل تراجع أسعار النفط أو الاضطرابات الاقتصادية وقضايا الفساد وعدم الشفافية وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب وتفاقم المشكلات الاجتماعية والفقر فى بعض المناطق النائية.

النهـــج

لقد كان البنك الدولي داعمًا رئيسيًا لأجندة الإصلاح في أوزبكستان، حيث قدم دعمًا مستدامًا بمرور الوقت بهدف تعزيز الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الدائمة. وقد ساهم تمويل الميزانية، الذي يهدف إلى زيادة القدرة المالية والفنية للحكومة على تنفيذ الإصلاحات، في جهود أوزبكستان للانتقال إلى اقتصاد سوق مستدام وشامل، وتسريع النمو في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، والحد من الفقر، وخلق فرص العمل، وتحسين مستوى معيشة المواطنين من عام 2018 إلى عام 2021، تلقت الحكومة 2.1 مليار دولار من المساعدات من خلال أربعة مديري برامج، مما عزز الجهود لتحقيق تحول فعال وشامل في السوق.

وتضمنت الإصلاحات التي سهلتها جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة إنجازًا بارزًا يتمثل في القضاء على العمل القسري وعمل الأطفال، والذي كان يشمل سنويًا أكثر من مليوني طفل وبالغ. أدت الإصلاحات التي تدعمها منظمة حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الزراعي في أوزبكستان إلى الحد من هيمنة الدولة على صناعة القطن والأراضي المخصصة لزراعة القطن، وزيادة الأسعار المدفوعة للمزارعين مقابل إنتاج القطن ومواءمتها مع أسعار السوق العالمية، وزيادة الفرص أمام القطاع الخاص في صناعة القطن، وأدى ذلك إلى تحسين إنتاجية القطن، وتسهيل الاستخدام الأكثر كفاءة لموارد الأراضي والمياه.

في مارس 2022، ذكرت منظمة العمل الدولية، التي تراقب محصول القطن في أوزبكستان منذ عام 2015 بموجب اتفاقية مع البنك الدولي، أن البلاد نجحت في القضاء على العمل القسري المنهجي وعمالة الأطفال المنهجية خلال موسم حصاد القطن 2021.

كما تحركت أوزبكستان نحو المزيد من الإدماج، وتجريم العنف القائم على النوع الاجتماعي وتوسيع نطاق حقوق المرأة، مع إلغاء الضوابط التقييدية على التنقل الداخلي.

علاوة على ذلك، اتخذت البلاد خطوات مهمة لتحويل اقتصادها، حيث قامت بتحرير سعر الصرف الأجنبي، وإزالة الضوابط على الأسعار، وإنشاء أسواق جديدة للطاقة، ودفع إصلاحات الشركات المملوكة للدولة والخصخصة إلى الأمام، وتجديد النظام الضريبي. النتائج

وقد أسفرت الإصلاحات التي دعمتها هذه السلسلة من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة عن نتائج هامة، حيث أدى دعم البنك الدولي المستمر لهذه الإصلاحات إلى العديد من التغييرات الرئيسية في المشهد المؤسسي، وبالتالي إلى تحسينات لأصحاب المشاريع والفئات الأقل حظًا وأصحاب المصلحة الآخرين.

نمو قطاعات مناصرة للفقراء إلى مستويات غير مسبوقة من صادرات البستنة والسياحة، مع زيادة كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر غير الحكومي في أوزبكستان. وارتفعت السياحة بمقدار 2.5 مرة مقارنة بعام 2017، لتصل إلى 1.3 مليار دولار في عام 2019، في غضون عامين من بدء الإصلاحات. وكان قطاع البستنة الفرعي عنصرا أساسيا في التحول المبكر في الزراعة، حيث تضاعفت الصادرات تقريبا في أقل من ثلاث سنوات – من 680 مليون دولار في عام 2017 إلى أكثر من 1.2 مليار دولار في عام 2019.

النهوض بالاقتصاد،حيث تم تطوير هيكل مجلس الوزراء وقطاع الطاقة والتعدين والصناعات فى مجال الطيران. كما تم إنشاء وكالات منفصلة لإدارة أصول الدولة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتم تشكيل لجان مكافحة الاحتكار والفساد. وقد زادت هذه الإجراءات بشكل كبير من كفاءة القطاعات الرئيسة للاقتصاد، وكذلك الأجهزة الحكومية ككل. وبهدف تحقيق التحول الجذري في القطاع المصرفي، تم اعتماد »استراتيجية إصلاح النظام المصرفي لجمهورية أوزبكستان لفترة السنوات –2020 2025»، والتي تتناول تحفيز تطوير القطاع الخاص، والنهوض بجذب الاستثمار إلى البنوك، وتوافر وجودة الخدمات المصرفية.

كما أدى التحرير الاقتصادي إلى تسريع نمو القطاع الخاص، مما أدى إلى مضاعفة عدد الشركات الجديدة المسجلة ثلاث مرات تقريبًا، من أقل من 33000 في عام 2016 إلى 93000 في عام 2022. بالإضافة إلى ذلك، أدى إصلاح الشركات المملوكة للدولة إلى خلق فرص جديدة للقطاع الخاص، مما أدى إلى بيع أكثر من 1200 شركة صغيرة. والشركات المملوكة للدولة متوسطة الحجم منذ عام 2019.

تحسن الوساطة المالية، مما أدى الى خفض القروض المصرفية التفضيلية للشركات المملوكة للدولة من 56٪ في 2018 إلى 29٪ من إجمالي الإقراض المصرفي في عام 2023. وقد أفسح ذلك المجال لزيادة الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي، مما عزز إقراض القطاع الخاص وساهم في العودة إلى التضخم المكون من رقم واحد بحلول أوائل عام 2022.

وباعتبارها جزءا من الإصلاحات الجارية، تم القضاء على تعدد أسعار الصرف، والقضاء على سوق الصرف الأجنبي غير الشرعي، حيث يتمتع الآن كل مستثمر بالقدرة على تحويل العملات الأجنبية بلا قيود، وذلك من خلال البنوك المعتمدة. إضافة إلى ذلك، فقد تم إلغاء البيع الإلزامي لعائدات الصادرات من النقد الأجنبي لجميع الكيانات الاقتصادية، من أجل مواصلة تسهيل نظام حركة النقد الأجنبى. ويسمح هذا الإجراء للشركات الخاصة بالتصرف بحرية في أموال النقد الأجنبي التي تتلقاها في حساباتها.

الشفافية المالية، انتقلت الحكومة من هيمنة الإنفاق خارج الميزانية إلى جميع النفقات تقريبًا على الميزانية وتخضع للرقابة البرلمانية. وكانت الجهود الرامية إلى زيادة المشاركة المحلية ووضع ميزانيات للمواطنين فعالة في تعزيز الملكية العامة للنفقات العامة في المستقبل.

تعزيز الشمولية، عن طريق إزالة القيود على التنقل الداخلي، وتعزيز حقوق ذوي الإعاقة، وتوسيع حقوق المرأة وحمايتها بالإضافة إلى معالجة قضايا مثل المساواة في الأجر، وإجازة الأمومة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وقد تسببت الإصلاحات اتى تسببت فى تحول أخضر، حيث شجعت على اعتماد تكنولوجيات زراعية فعالة في استخدام المياه وذكية مناخياً وخلق أسواق للطاقة المتجددة. أدت هذه الجهود إلى زيادة توليد الطاقة المتجددة، من 13٪ من مزيج الطاقة الإجمالي في أوزبكستان في عام 2017 إلى ما يقرب من 20٪ في عام 2023.

أبرز البيانات

قدم البنك الدولي 200 مليون دولار تمويلًا إضافيًا لسياسات التنمية استجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) فى 2020 للتخفيف من آثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

اصلاحات التحول الأخضر

وتشجيع اعتماد تكنولوجيات زراعية تتسم بالكفاءة في استخدام المياه والذكاء المناخي وإنشاء أسواق للطاقة المتجددة. وقد أدت هذه الجهود إلى زيادة توليد الطاقة المتجددة، من 13% من مزيج الطاقة الإجمالي في أوزبكستان في عام 2017 إلى ما يقرب من 20% في عام 2023.

خطة عمل البنك الدولى

استخدمت مؤسسات التنمية في أوزبكستان نهجا شاملا لمجموعة البنك الدولي. حددت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) القطاعات الرئيسية لتطوير السوق، مثل البستنة والطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية والمواد الكيميائية – والتي شهدت جميعها آثارًا إيجابية من مبادرات التنمية وبالإضافة إلى ذلك، كان التعاون بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية فعالا في تشكيل التشريعات والمؤسسات التي تحكم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز بوجه خاص على مشاركة القطاع الخاص في الطاقة المتجددة.

مساهمة البنك الدولي

قدم البنك الدولي تمويلًا لمؤسسات التنمية بلغ إجماليه 2.1 مليار دولار لأوزبكستان من 2018 إلى 2021 لتنفيذ إصلاحات اجتماعية واقتصادية حاسمة. وشملت قروضا

من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وائتمانات ميسرة من المؤسسة الإنمائية الدولية. وكانت هذه المنظمات هي أدوات الإقراض الرئيسية التي استخدمها البنك الدولي لدعم الإصلاحات الحاسمة في أوزبكستان. في الفترة 2021-2018، كانت حصة الإقراض الميسر من خلال مؤسسات التنمية فى البلاد بحوالي 50٪.

الشـــراكه

وكانت الشراكات جزءا لا يتجزأ من نجاح منظمات التنمية في أوزبكستان، حيث ساعدت في إطلاق التمويل الإضافي الكبير المطلوب لتنفيذ الإصلاحات الحاسمة من خلال دعم التمويل الموازي الذي يقدمه شركاء التنمية الآخرون، بما في ذلك حكومة اليابان والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

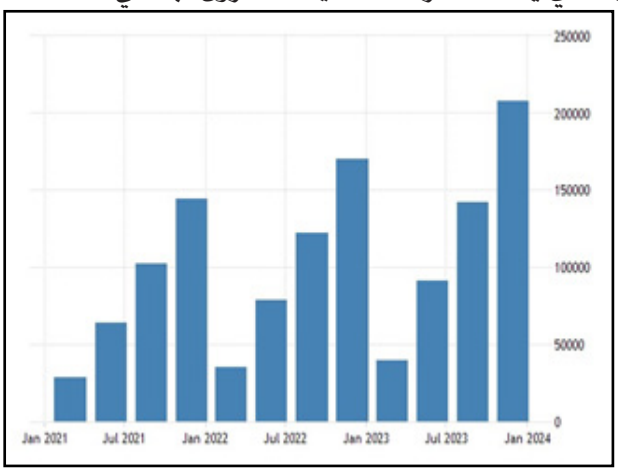

علاوة على ذلك، لعبت الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع الشركاء الثنائيين، دورا حاسما في تعزيز المساواة الاجتماعية والجنسانية والمساواة بين الجنسين. أجندة دمج الإعاقة.

على سبيل المثال، تعاون البنك الدولي واليونيسيف لمساعدة السلطات في تطوير السجل الموحد، وهو نظام معلومات إدارية تم إنشاؤه لتحسين تقديم خدمات الحماية الاجتماعية في أوزبكستان. وقد أدى هذا السجل إلى تبسيط الوصول إلى الخدمات وجعل نظام الحماية الاجتماعية أكثر شفافية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في التغطية للأسر ذات الدخل المنخفض وغيرها من الفئات الضعيفة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك النساء والشباب.

مشروعات البنك الدولى فى أوزبكستان

وتهدف الموارد المالية التي يقدمها البنك الدولي إلى دعم الإصلاحات وتنفيذ التدابير اللازمة في عدد من القطاعات المهمة للاقتصاد، بما في ذلك

الطاقـــــة:

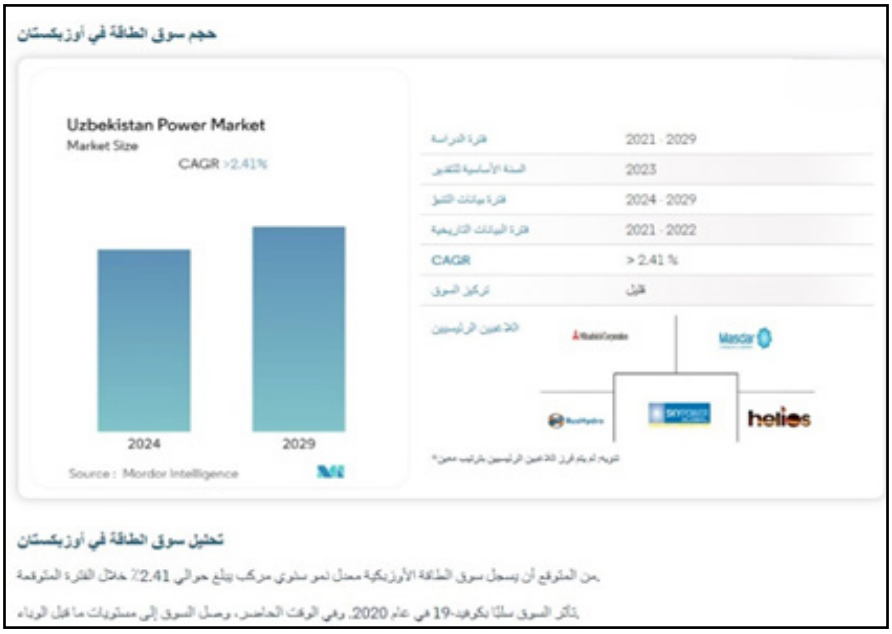

إنشاء هيئة مستقلة لتنظيم سوق الطاقة وإصلاح تعرفة الطاقة. والغرض من هذه التدابير هو تحسين تشغيل الشبكة، وزيادة كفاءة الطاقة، وجذب استثمارات القطاع الخاص في تحديث البنية التحتية للطاقة، وتحفيز المنافسة وضمان مشاركة واسعة للقطاع الخاص في هذا المجال.

قطاع السكك الحديدية:

إصلاح قطاع السكك الحديدية بهدف تحديث نظام تسعير الركاب والبضائع وتحفيز المنافسة وتحسين الآليات المؤسسية للقطاع.

الصناعة الكيميائية:

تنفيذ اصلاحات مؤسسية في الصناعة الكيميائية وخصخصة مؤسسة كيميائية حكومية كبيرة «JSC –Fergonazot» والغرض من هذه التدابير هو تحرير الصناعة، وجذب الاستثمار الخاص في تحديثها، وزيادة الكفاءة والمنافسة في الصناعة الكيميائية.

الزراعـــة:

تحرير أنماط الزراعة لزيادة الإنتاجية وتنويع المحاصيل، ومساعدة المزارعين على التخفيف من آثار تغير المناخ.

إدارة الالتزامات المالية للدولة:

تنمية قدرات وزارة الاقتصاد والمالية في أوزبكستان في مجال إدارة وتنظيم الالتزامات المالية الناشئة عن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الحماية الاجتماعية:

إنشاء الوكالة الوطنية للحماية الاجتماعية التابعة لرئيس أوزبكستان من أجل تحسين نظام الحماية الاجتماعية للسكان، وتوسيع نطاق وأنواع الخدمات الاجتماعية، فضلا عن زيادة جودتها.

حماية المرأة من القمع والعنف.

إدخال المسؤولية الجنائية عن العنف الأسري (المنزلي) وتحسين آليات حماية المرأة من العنف الجسدي والجنسي والاقتصادي والنفسي.

التكيف مع تغير المناخ وحماية البيئة والتحول إلى الاقتصاد «الأخضر»:

تطوير برامج الدولة المناخية والبيئية واسعة النطاق، وتعزيز قدرات وصلاحيات وزارة البيئة وحماية البيئة وتغير المناخ في أوزبكستان، وكذلك تحسين آليات مراقبة جودة الهواء.

تطوير التصنيف الوطني «الأخضر» - أنظمة التصنيف للأنشطة والاستثمارات «الأخضر» (الصديقة للبيئة) في تنمية الاقتصاد «الأخضر». والغرض من هذه المبادرة هو

اتخاذ التدابير اللازمة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره على الاقتصاد، وتحسين آليات منع الانبعاثات في الغلاف الجوي، وجذب الاستثمارات في المشاريع »الخضراء«.

المخاطر السلبية على النمو

تواجه توقعات النمو في كازاخستان العديد من المخاطر السلبية الناجمة عن عوامل محلية وخارجية. ومن الممكن أن يؤدي الغزو الروسي لأوكرانيا والتوترات الناتجة في البحر الأسود وبالقرب منه إلى مزيد من تعطيل صادرات النفط الكازاخستاني عبر خط أنابيب بحر قزوين، الأمر الذي قد تكون له تداعيات اقتصادية ومالية شديدة نظرا لأهمية قطاع الهيدروكربونات. إن أي صيانة كبيرة غير مجدولة في حقول النفط بالإضافة إلى تأخير غير متوقع في تطوير حقل تنغيز النفطي قد يؤدي إلى تقليص الإنتاج وتثبيط النمو الاقتصادي.

يمكن أن تؤدي الضغوط الخارجية غير المتوقعة وتقلبات التنغي إلى ارتفاع التضخم. علاوة على ذلك، ونظراً للعلاقات الاقتصادية بين كازاخستان وروسيا، فإن خطر فرض عقوبات ثانوية لا يزال يشكل مصدراً للقلق، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف الثقة، وردع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقويض النمو.

نظرة مستقبلية

يهدف إطار الشراكة القطرية لمجموعة البنك الدولي للسنوات المالية 2026-2022 إلى مساندة الإصلاحات التحويلية الإضافية في أوزبكستان، مع التركيز على الأولويات التالية: تعزيز قطاع خاص قوي، وتعزيز دور الدولة في تمكين السوق، والاستثمار في رأس المال البشري، وبناء مجتمع مستدام ومزدهر. مستقبل مرن. ويظل البنك الدولي ملتزمًا التزامًا عميقًا بمساعدة البلاد على تعزيز جهودها الإصلاحية الطموحة من خلال تقديم المساعدة الفنية والمالية للحكومة، بما في ذلك من خلال برنامج حماية الأشخاص ذوي الإعاقة الجاري تنفيذه، للحفاظ على زخم الإصلاح ودفع أوزبكستان نحو هدف الشريحة العليا من الدخل المتوسط لعام 2030.

كما أن التوقعات الاقتصادية لكازاخستان للعامين المقبلين هي النمو المطرد. وبعد التعافي من الآثار السلبية للغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2023، من المتوقع أن يتباطأ

النمو إلى 3.4% على أساس سنوي في عام 2024 بسبب انخفاض إنتاج النفط عن المتوقع.

ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة5 .4–5% في عام 2025، حيث من المتوقع أن يؤدي توسيع الطاقة الإنتاجية في حقول النفط الحالية إلى تعزيز الصادرات وتحفيز نمو صناعة البتروكيماويات في عام 2025 وما بعده. ومن المتوقع أن يكون الاستثمار في التعدين والتصنيع مستقرا. ومن المتوقع أن يتعزز نمو إنفاق الأسر في عام 2024 مع تراجع التضخم وتخفيف الأوضاع المالية.

ومن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم المرتفع، لكنه سيظل أعلى من هدف بنك كازاخستان الوطني في عامي 2024 و2025. وبدأت الضغوط التضخمية تتراجع في عام 2023، لتنخفض إلى 9.8% في ديسمبر 2023، بعد تشديد السياسة النقدية. وقد يكون من الممكن تحقيق هدف التضخم الذي حدده بنك الكويت الوطني عند 5% بشرط ألا يكون هناك تخفيف نقدي سابق لأوانه إلى جانب تنفيذ خطط ضبط أوضاع المالية العامة. ومن شأن استمرار التدابير الرامية إلى إزالة سياسات أسعار الفائدة المدعومة المشوهة أن يحسن فعالية نقل السياسة النقدية.

ويظل النظام المصرفي قادراً على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية، بما في ذلك الآثار غير المباشرة الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا. وبلغت نسبة القروض المتعثرة 3.2% في نوفمبر 2023. وحافظت البنوك على تمويل قوي وأصول سائلة وفيرة، متجاوزة العتبات التنظيمية، على الرغم من وجود علامات على ارتفاع مخاطر الائتمان، الأمر الذي يستدعي استمرار المراقبة والتخفيف.

ومن المتوقع أن يظل الحساب الجاري يعاني من عجز عند 3.0% و2.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2024 و2025 على التوالي. وأدى ارتفاع الطلب على الواردات وانخفاض عائدات التصدير على خلفية انخفاض أسعار النفط إلى عجز في الحساب الجاري بنحو 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023. وبلغ إجمالي الاحتياطيات الدولية لبنك الكويت الوطني سبعة أشهر من تغطية الواردات.

ومن المتوقع أن يستمر العجز في عام 2024 وأن يتراجع بشكل مطرد، في حين من المتوقع أن تستمر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، والتي ستتجه إلى حد كبير إلى قطاع التعدين.

يتحرك مشروع خطة الموازنة للفترة 2026-2024 نحو التوحيد المالي. وأدت تدابير تحفيز الميزانية، التي استهدفت إلى حد كبير برامج الرعاية الاجتماعية، إلى عجز يقدر بنحو 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023. وتخطط الحكومة لخفض العجز تدريجيا على المدى المتوسط بما يتماشى مع القاعدة المالية للحفاظ على الاحتياطيات المالية. إن الدين الحكومي يمكن تحمله، لكن تكاليف خدمة الدين آخذة في التزايد، مما يعكس الاعتماد على الدين المحلي في سياق ارتفاع أسعار الفائدة المحلية.

ومن المتوقع نمو اقتصاد كازاخستان بنسبة 5.1%، مدفوعًا بالصادرات والتحفيز المالي. وتتوقع التوقعات الاقتصادية لعام 2024 تباطؤ النمو إلى 3.4%، مع انتعاشه إلى 4.7% في عام 2025 بسبب زيادة إنتاج النفط.